

أثر جائحة كورونا على قطاع الأعمال والعمال وزارة العمل الاجتماعية



كان العام 2020 هو ذلك العام الذي شهد العالم خلاله حدث لم يسبق له مثيل من قبل ، أصاب العالم قاطبة بالحيرة والذهول ، ألا وهو إنتشار وباء كوفيد 19 بسرعة ودائرة إنتشار تفوق حد الخيال ، وقد خلف وما يزال أضراراً إجتماعية وإقتصادية ونفسية بالغة الأثر . وعلى الرغم من إختلاف حجم ودرجة إنتشار هذا الوباء من بلد إلى آخر ، فإنه لم تبق أية بقعة من الأرض على وجه البسيطة إلا وطالتها آثاره المدمرة ، مسبباً آلاماً وأوجاعاً بل وأحزاناً أحياناً ، مما أدى إلى تعكير صفو مسيرة الحياة البشرية في كل أنحاء وأصقاع الكرة الأرضية ، إنها حقاً فاجعة القرن الواحد والعشرون بلا منازع . هذا وما يزال شبح الإصابة والموت في تزايد مطرد ولكن على نحو نسبي .

إن طبيعة هذا الفايروس غريب الأطوار تتسم بالقدرة الفائقة على التحور والتحول والتغير من مكان إلى آخر، ومن وقت إلى وقت ، بل ومن حيث طرق العدوى ودرجة الإنتشار ومدى الخطورة ، الأمر الذي يصعب مهمة التعامل مع هذا الداء .

إن الإجراءات الوقائية التي إتخذت من قبل الحكومة وأصحاب العمل والمجتمع بشكل عام وفقاً لتعليمات لجنة الطوارئ الصحية من أجل محاربة كوفيد 19 ،

والحد بقدر الإمكان من إتساع دائرة إنتشاره ، وضع كل تلك الجهات أمام تحدي كبير ، حيث إنخرط الجميع بكلياته في تلك المعركة الشرسة ، وما فتئ يبذل جهود جبارة بشكل متواصل ، تمثلت في إتباع نهج وطرق وأساليب مختلفة من أجل مكافحة هذا الوباء . وقد ترتب على ذلك تأثير أوضاع العمال سلباً لأن هذه الإزمة الطاحنة ألفت بظلالها على الإجراءات التي كانت تتبع في السابق من أجل المحافظة على الصحة والسلامة المهنية للعمال وتهيئة بيئة العمل .

تتمثل الإجراءات الإحترازية والإرشادات والتوجيهات التي أصدرتها الحكومة الإرترية وما تزال عبر لجنة الطوارئ الصحية من حين لآخر وفق مقتضيات تطورات هذا الوباء في الخطوات الآتية : التباعد الجسدي ، المحافظة على النظافة ، الإهتمام بالصحة ، الحد من عملية تنقل الافراد من وإلى ، على المستويين المحلي والعالمي إغلاق المؤسسات الخدمية الخاصة والعامة بشكل مؤقت ، وفق طبيعة المؤسسة المعنية و الضرورات التي تستدعي إغلاقها .

وعلى الرغم من أن هذه الخطوات والإجراءات كان لها دور كبير وملحوظ لا تخطئه عين في محاربة هذا جائحة كورونا، إلا أنه بالمقابل نتج عن إتخاذ هذه الإجراءات الطارئة أزمات إقتصادية وإجتماعية لا يستهان بها . إن مسالة الإفتراضات والتخمينات لا تعطي صورة متكاملة الأبعاد ومعلومات واقعية ، تتعلق بدرجة وحجم إنتشار كوفيد 19 ، ونمط تأثيره على المؤسسات الخدمية وكذا الإنتاجية دون القيام بإجراء دراسة مسحية شاملة . حيث إن المعلومات المتحصل عليها عن طريق التخمينات والإفتراضات تتم عن السلبية وتبقى غير واقعية، ولايعتد بها من الناحية العلمية . ولكن بشكل عام ومن خلال الملاحظة العابرة يمكن ملاحظة أن هذه المؤسسات قد تعرضت لأضرار بغض النظر حجم هذه الأضرار.

إن الخطوات الصحية التي تم تطبيقها بشكل طارئ من أجل مكافحة كوفيد 19 ، ترتبت عليها نتائج نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : إزدياد معدلات ظاهرة البطالة ، إنخفاض ساعات العمل المعهودة (الرسمية) ، تعليق أنشطة المؤسسات الخدمية أو على أقل تقدير بطئ نشاطها ، ظهور أنشطة عمل غير مأمونة ، ظهور اوضاع عمل غير مأمونة العواقب إلى آخره.

وبصفة خاصة فإن أولئك العمال الذين يزاولون أنشطتهم في القطاعات الخاصة الخدمية منها أو الإنتاجية هم أكثر الفئات متأثراً بهذه الازمة ، وذلك لمحدودية قيمة الضمان الاجتماعي التي تكفلها لهم هذه المؤسسات ، بالإضافة إلى تدني مستوى التفتيش والمراقبة، وهذا يجعل هؤلاء العمال عرضة للحوادث اثناء العمل مما يضع سلامتهم المهنية وصحتهم أمام تحدي كبير .

ومن ناحية أخرى تشير التقارير إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تأثرت انشطتها هي الأخرى بشكل كبير ، نتيجة إجراءات الإغلاق المؤقت . الجدير بالذكر أنه لم تقم أية دولة حتى الآن بإجراء بحث دقيق للتعرف على الآثار الاقتصادية التي ترتبت على عملية الإغلاق ، بهدف محاولة محاربة كوفيد 19 ، والوقاية من الإصابة به. إلا أن هناك أضرار اقتصادية كبيرة قد لحقت وما تزال تلحق بقطاعات النقل والتجارة ، الصناعة والخدمات إلى آخره ، حيث يبدو ذلك بوضوح في قلة المعروض من البضائع والسلع والمواد الخام ، زد على ذلك على مشاكل تتعلق بنقل الإنتاج ، وكذا وجود صعوبات كبيرة تتعلق بالنواحي المالية والنقدية من أجل تسيير دولاب العمل وقضايا أخرى. هذا الواقع أدى إلى معاناة القطاعات التي تنشط في المجالات التجارية والصناعية والخدمية إلى آخره . إن الإجراءات التي يتم اللجوء إليها على المستوى العالمي من أجل مواجهة جائحة كورونا ، تهدف فيما تهدف إلى تضيق دائرة إنتشار هذا الوباء ومحاولة التقليل من درجة خطورته .

إن العمال الذين يزاولون أنشطة اعمالهم في خضم هذه الازمة نتيجة طبيعة أعمالهم التي لا يمكن الإستغناء عنها ولو بشكل مؤقت ، بدواعي إرتباطها الحيوي والمصيري بحياة الإنسان أصبحوا عرضة للإصابة بداء هذا الفايروس المقيت أكثر من غيرهم ، وقد يفقدون ارواحهم في أية لحظة . وبصفة خاصة الجيش الأبيض كما يحلوا للبعض أن يسميهم ، وهم الاطباء والمرضون الذين يعملون في مراكز الطوارئ او بقية المستشفيات ، ومثلهم العاملين في قطاع الخدمات الاساسية الضرورية التي تتعلق بحياة الناس بصفة دائمة .

تشير المعلومات الأولية التي صدرت عن مكتب منظمة العمل الدولية إن حوالي 136 مليون عامل من العاملين في قطاعي الصحة والخدمات الإجتماعية قد اصابوا بوباء كبيد 19 ، و 7 آلاف منهم قد توفوا ، وواحد من كل 5 عمال

يعاني من الإضطرابات النفسية . ومن هنا يتضح بجلاء مدى خطورة هذا الوباء ، الذي جعل المجتمع العالمي بأسره أمام تحدي ماثل ، يصعب التنبؤ بمآلاته . إن مسألة ربط العلاقة بين طبيعة العمل ومكان العمل ، في ظل اوضاع العمل وتعهيداته تعتبر مسألة التباعد في جل الاوقات أمراً غير ممكن ، بل ومستحيل ، وبالذات عندما تصبح مسألة العيش والسكن الجماعي ضرورة حتمية لا مناص منها ، وبالمثل ينطبق الحال في المواصلات العامة ، كل تلك العوامل تخلق أرضية خصبة لإنتقال هذا الفايروس من شخص إلى آخر . كما ان عدم وجود تهوية مناسبة في بعض اماكن العمل وغيرها ، أضف إلى ذلك ضيق مساحة مكان العمل ، مما يؤدي إلى إزدحام العمال ، ويزداد الحال سوء عند إستخدام وسائل وأدوات عمل غير ملائمة وغير آمنة. إن جهود التفتيش والمراقبة المنتظمة لمواقع العمل التي كانت تقوم بها الجهات المختصة من حين لآخر لضمان سلامة العمال الصحية والمهنية ، أصبحت الآن أمام إختبار حقيقي في ظل جائحة كورونا . وقد ظهرت أخيراً بعض الأمراض والمهددات المتعلقة بالعمل صاحبت وباء كورونا ، ولم يكن لها من قبل وجود يذكر إلا في أضيق الحدود مثل الإضطرابات النفسية والقلق.

إن الكوارث والأضرار والآثار السلبية التي خلفها كوفيد 19 ، تركت جرحاً عميقاً وغائراً في جسد المؤسسات الإقتصادية الخدمية والإنتاجية على المستوى العالمي ، علاوة على معاناة العمال وهذا امر مفهوم مع الاخذ في الإعتبار كل الحثيات الموضوعية والذاتية التي جاءت نتاج لهذه الازمة ، وأن الخيار الوحيد حسب منظمة العمل الدولية هو أخذ مبادرات حقيقية وفعالة تتمثل في إستحداث حوار إجتماعي ثلاثي الاضلاع يتكون من العمال وأصحاب العمل والمؤسسات. وإنطلاقاً من ذلك فإن دور ومساهمة كل الجهات المذكورة اعلاه والتي يهتما الامر بصفة خاصة دور أصحاب العمل والعمال في محاربة كوفيد 19 يجب ان يكون واضحاً وملموساً بشكل جلي ، وأن تسن كل مؤسس قوانين ولوائح خاصة بها لمكافحة كوفيد 19 ، حيث لا مكان ولا مجال للتراخي والتأجيل والتسويق لأن الأمر جلل. وعليه يجب التقيد والإلتزام بتطبيق إجراءات الطوارئ الصحية على ارض الواقع والتقيد بتنفيذها عبر السياسات والتوجيهات والإرشادات المتعلقة بهذا الشأن ، علاوة على إلتزام العمال وأصحاب والمؤسسات بقوانين ولوائح الصحة والسلامة المهنية

، بالإضافة إلى التمسك بتلابيب الإرشادات والتوجيهات الصادرة عن لجنة الطوارئ الصحية فيما يتعلق بكوفيد 19 .

ومن هذا المنطلق فإن مسؤولية أصحاب العمل بشكل خاص فيما يلي الصحة والسلامة المهنية للعمال ومكافحة كوفيد 19 تتلخص في الآتي:

_ التأكد من إتباع الوسائل التي من شأنها ان تحافظ على الصحة والسلامة المهنية للعمال ، حتى لا تصبح مواقع العمل والأدوات والآلات والماكينات علاوة على طرق واساليب العمل سبباً لحدوث الامراض.

_ إعداد وسائل وقاية شخصية فعالة تحسباً لوقوع حوادث وما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة ، بالإضافة إلى إعطاء العمال كورسات للتدريب والتأهيل ، تتعلق بكيفية استخدام وسائل الوقاية والحماية من الأمراض والحوادث اثناء العمل ، بالإضافة إلى المحافظة على سلامة وديمومة وسائل الوقاية والعناية بها .

_ القيام بعمليات المتابعة والمراقبة والتفتيش بشكل دوري ومنتظم لبئة العمل بهدف التأكد من تطبيق الخطوات التي تتعلق بعملية استخدام الوسائل المتبعة للحفاظ على الصحة والسلامة المهنية للعمال.

_ خلق ارضية ملائمة لتبادل الآراء والمعلومات بين الجهات المعنية ، في حالة الطوارئ المتعلقة بالنواحي الصحية كالامراض والأوبئة ، ذلك من خلال إتباع الإجراءات الطارئة التي تناسب مع اوضاع الموقف الراهن ، والتأكد من أن كل جهة تقوم بأداء المهام المنوطة بها ، وفق ما يتطلبه الموقف .

_ إستحداث آليات جديدة اكثر فعالية ونجاعة من أجل توعية العمال واصحاب العمل ، تركز على الإرشادات والتوجيهات وتقديم المعلومات التي تتعلق بتطبيق الوسائل التي تقي العمال من الأمراض والحوادث على وجه العموم ، وبصفة خاصة ما يلي فايروس كورونا. أن يكون لكل مؤسسة سياسات وتوجيهات خاصة بها ، فيما يتعلق بإتباع وسائل الصحة والسلامة أثناء العمل ، والتأكد من ترجمة هذا النهج على الواقع العملي ، خلق أجواء ملائمة للحوارات الإجتماعية وفق الأسس التي تتبعها المؤسسات ذات الصلة.و يمكن تحديد المسؤوليات والواجبات التي يقوم بها العمال بخصوص الصحة والسلامة المهنية في يتصل بمحاربة كوفيد 19 في الآتي :

التقيد بكل التوجيهات والإرشادات ومخرجات ورش العمل التي تتعلق بهذا الشأن بشكل عملي ، أن يمتنع العمال عن ممارسة الأنشطة التي تعرض صحتهم وسلامتهم وكذا صحة وسلامة زملائهم في العمل للخطر ، التأكيد على القوانين واللوائح التي تسنها المؤسسة المعنية للحفاظ على الصحة والسلامة المهنية للعمال ، ضمان بئء عمل آمنة ومسالمة ، وذلك من خلال التعاون المباشر بين مجتمع المؤسسة ذات الصلة والذي يتكون من العمال وأصحاب العمل والخبراء والمهنيين الكفاء ، وعندما يستدعي الأمر يمكن التدخل على نحو مباشر من أجل الوقوف بجانب الطرف الذي يخفق أو الذي يكون في حاجة ماسة إلى المساعدة والمؤازرة ، التقيد بنص وروح ومحتوى الوثائق التوجيهية والإرشادية التي تتعلق بصحة العمال وسلامتهم والتأمين على تطبيقها عملياً ، إستخدام وسائل السلامة بشكل عام وكذا وسائل السلامة الشخصية وفق دواعي الضرورة والأهمية التي يتطلبها الموقف ، إستخدام الوسيلة المعنية والمحافظة عليها حتى لا تتعرض للتللف نتيجة الإهمال .

إن الخسائر والأضرار التي سببها وباء كوفيد 19 لا يمكن الإستهانة بها بأي حال من الأحوال ، ولهذا على كل مواطن الإلتزام بتطبيق التوجيهات والإرشادات والنصائح التي تقدمها الجهات المختصة في وزارة الصحة للحد من إتساع نطاق كوفيد19 ، وذلك من خلال المداومة على إستخدام الوسائل التي يمكن أن تقي من الإصابة بهذا الداء أثناء التحرك من مكان إلى آخر ، كما يجب أن يحس كل فرد بمسئولية حماية نفسه وحماية الآخرين في آن واحد من الخطر الداهم الذي بات يهدد الجميع دون إستثناء . إن عملية المحافظة على صحة العمال وسلامتهم المهنية وتهيئة بئء عمل تضمن توفير سبل السلامة والأمان تحتاج إلى قدر عالي من التسلح بالمعرفة والخبرة والكفاءة المهنية وإمتلاك ناصية وسائل التقنية الحديثة وطرق وأساليب الإستخدام الأمثل لوسائل الحماية والوقاية . وهذا امر غاية في الضرورة والأهمية القصوى . أن مسئولية إنجاز هذه المهمة تعتبر مسئولية مشتركة ثلاثية الابعاد يمثل أطرافها الثلاث الحكومة والمؤسسات والعمال .

صحيفة ارتريا الحديثة الصادرة في يوم 29 / 4 / 2021 م